

التاريخ .....

إشاري .....

سعادة السيد/ خوسيه بيدرو مونتيرو.  
رئيس جمعية الأمناء العاميين في البرلمانات الوطنية.  
أصحاب السعادة الزملاء/

الأمناء العاميين في المجالس والبرلمانات الوطنية.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يطيب لي في مستهل هذه المداخلة أن أعرب عن بالغ التقدير لأهمية طرح موضوع آلية تعيين الأمناء العاميين في البرلمانات والمجالس الوطنية، لما يمثله من قيمة مؤسسية كبرى في تعزيز الحوكمة البرلمانية وضمان حسن سير العمل الإداري والتنظيمي داخل المؤسسات التشريعية.

إن إثارة هذا الموضوع في اجتماعنا اليوم تجسد حرصنا الجماعي على ترسيخ مبادئ الشفافية والفاعلية، وتُضفي بُعداً يعكس مكانة المؤسسة البرلمانية ودورها المحوري في خدمة الشعوب.

تجدر الإشارة إلى أن آليات تعيين الأمناء العاميين تختلف من برلمان إلى آخر، وفقاً للأنظمة الداخلية واللوائح المعمول بها في كل دولة فقد يكون التعيين بقرار من رئاسة المجلس، أو عبر تصويت داخلي أو من خلال إجراءات تنظيمية محددة تضمن اختيار الكفاءات القادرة على إدارة شؤون الأمانة العامة بكفاءة واقتدار.

وفي هذا السياق، حدّد النظام الداخلي لمجلس النواب الليبي، الصادر بموجب القانون رقم (4) لسنة 2014م آلية تعيين رئيس الديوان الذي يمثل الأمانة العامة للمجلس وذلك من خلال المادة (207) التي نصّت على أن "يعين رئيس ديوان مجلس النواب بقرار من المجلس من بين ثلاثة مرشحين يزكيهم مكتب رئاسة المجلس وفقاً لمعايير مهنية مرتبطة بمهام عمله، شريطة أن يحصل على موافقة أغلبية أعضاء المجلس الحاضرين". ويتولى رئيس الديوان الإشراف على جميع الإدارات والأقسام والمكاتب التابعة للمجلس".

التاريخ .....

إشاري .....

### السادة والسيدات الحضور الكريم

إنّ هذه الآلية تُكرّس مبدأ الشفافية والرقابة المؤسسية، حيث يتم اختيار رئيس الديوان من بين ثلاثة مرشحين وفق معايير مهنية دقيقة، ثم يُعرض الأمر على المجلس ليُحسم بالتصويت، بما يضمن أن يحظى المرشح بثقة أغلبية الأعضاء الحاضرين. هذه الخطوة تعكس روح الديمقراطية الداخلية وتُرسّخ مبدأ المشاركة الجماعية في اتخاذ القرار، وتُعطي المنصب قوة تمثيلية ومصداقية عالية

وتكمن أهمية هذه الآلية في كونها تُجسّد مبدأ المؤسسية، وتمنح المنصب شرعية برلمانية راسخة، بما يضمن أن يكون شاغله محل توافق بين أعضاء المجلس، ويُعزز استقلالية الجهاز الإداري والفني بعيدًا عن أي تأثيرات خارجية أو فردية. كما تُعزّز هذه الآلية الفصل بين السلطات داخل المجلس، إذ تضمن أن يبقى الدور التشريعي والرقابي والتمثيلي من اختصاص النواب، بينما يتولى رئيس الديوان إدارة الشؤون الفنية والإدارية والمالية والتنظيمية، بما في ذلك الإشراف على الإدارات والأقسام والمكاتب، وتنسيق الأعمال اللازمة لمعاونة المجلس وأعضائه ولجانه وتقديم الاستشارات الفنية والتقنية، ومتابعة تنفيذ القرارات، وتمثيل المجلس في المحافل البرلمانية والإقليمية والدولية.

إضافة إلى ذلك، فإنّ رئيس الديوان يتمتع بصلاحيات مهمة في تعيين رؤساء فروع الديوان في المدن الليبية، والإشراف على الأجهزة الفنية والإدارية والمالية، وإعداد مقترحات اللوائح المنظمة للديوان والأنظمة الخاصة بموظفي المجلس، هذه الصلاحيات تجعل من رئيس الديوان محورًا أساسيًا في ضمان استمرارية العمل المؤسسي وتوفير بيئة تنظيمية مستقرة وفعّالة، تُسهم في دعم الأداء التشريعي والرقابي للمجلس.

التاريخ .....

إشاري .....

## السادة والسيدات الحضور الكريم

أنّ وضوح هذه الاختصاصات وتحديدها بدقة يُعزّز من فعالية الأداء المؤسسي، ويُكرّس مبادئ الحوكمة الرشيدة، ويُسهّم في بناء جهاز إداري قوي وفاعل، يكون سندًا للعمل التشريعي والرقابي، ويُعطي صورة مشرّفة لمجلس النواب الليبي في الداخل والخارج، باعتباره مؤسسة قائمة على أسس ديمقراطية، تُولي أهمية قصوى للكفاءة والشفافية والمهنية في اختيار قياداتها الإدارية.

وإذ تُبرز أهمية هذه الآلية، فإننا نعتبرها دعامة أساسية لضمان استقلالية المؤسسة البرلمانية وتعزيز ثقة المواطنين في أداء مجلسهم النيابي بما يُرسّخ قيم الديمقراطية ويخدم المصلحة الوطنية العليا.

وفي ختام مداخلتني، أود أن أؤكد أنّ ما نتناوله اليوم لا يُعدّ مجرد شأن تنظيمي، بل هو انعكاس لإرادة جماعية صادقة تستهدف تطوير العمل البرلماني وتعزيز دور الأمانة العامة باعتبارها ركيزة محورية في نجاح المؤسسة التشريعية. كما أنّ اعتماد هذه الآلية ساهم في بناء مؤسسة متينة، مؤهلة للقيام بمسؤولياتها الوطنية والدولية وقادرة على مواجهة التحديات بكفاءة، بما يعكس صورة مشرّفة للعمل البرلماني ويُعزّز ثقة المواطنين في مؤسساتهم الدستورية.

اشكركم على حسن الاصغاء مع تمنياتنا لاجتماعنا

كل التوفيق والنجاح

عبدالله المصري الفضيل  
رئيس ديوان مجلس النواب  
دولة ليبيا